

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Mal
DATE:	26-August-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	145,000
TITLE :	Al Mal Publishes the EGPC Dues Funding Alliance's Final Shares
PAGE:	Front Page
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Mohamed Salem

بعد انضمام 6 بنوك

«المال» تنشر الحصص النهائية لتحالف تمويل مستحقات البترول

كتب - محمد سالم:

حصلت «المال» على قائمة الحصص النهائية للبنوك المشاركة في تدبير 10 مليارات لصالح الشركة القابضة لكهرباء مصر، اعتمدت عليها في فض جانب من الاشتباكات المالية مع الهيئة العامة للبترول، التي نشأت نتيجة تراكم مديونيات خاصة بتوريد منتجات بترولية مدعمة لصالح شركات الكهرباء التابعة.

وتضمن القائمة 14 بنكا هي: الأهلي، مصر، التجاري الدولي، قطر الوطني، القاهرة، عودة، الأهلي المتحد، العربي، قناة السويس، تنمية الصادرات، المؤسسة العربية المصرفية ABC، الاتحاد الوطني، الاستثمار العربي، الشركة المصرفية SAIB.

وتأكيدا لما نشرته «المال» الأسبوع الماضي، حصلت الهيئة العامة للبترول على كامل قيمة القرض دفعة واحدة بنحو 7.4 مليار جنيه، يوم الأحد الماضي، بعد استقطاع نسبة الخصم Cut Rate المتفق عليها مع البنوك، ومن المقرر أن تتولى الشركة القابضة للكهرباء السداد على فترة زمنية تصل إلى 5 سنوات.

يشار إلى أن إجمالي مستحقات البترول لدى وزارة الكهرباء مع نهاية العام المالي 2014-2015، بلغ حوالي 47 مليار جنيه، عبارة عن قيمة مسجوبات الوقود من الغاز الطبيعي والمازوت والسيولار، بالإضافة إلى حوالي 40 مليارات، تتحملها وزارة المالية نيابة عن «الكهرباء» وفقا للاتفاق الثلاثي بين «المالية» و«الكهرباء» و«البترول».

ويصل إجمالي قيمة مسجوبات قطاع الكهرباء من الوقود شهريا، لنحو مليار جنيه، بينما تقوم الوزارة في بعض الشهور بسداد 200 مليون جنيه فقط، تبعا لتصريحات منسوبة لرئيس الهيئة العامة للبترول «طارق الملا».

وكانت الحكومة قد قررت خلال نوفمبر 2012، فض الاشتباك بين وزارتي البترول والكهرباء حول المديونيات

البنك	الحصة
الأهلي المصري	1915
التجاري الدولي	1149.34
قطر الوطني	1149.34
مصر	799.89
القاهرة	499.68
عودة	370.34
الأهلي المتحد	370.34
العربي	370.34
قناة السويس	206.92
تنمية الصادرات	165.53
المؤسسة المصرفية ABC	148.155
الاتحاد الوطني	124.15
الاستثمار العربي	83.43
الشركة المصرفية العربية SAIB	53.79
الإجمالي	7405

إعداد: المال

المستحقة على الأخيرة، بحيث تتحمل وزارة الكهرباء تكلفة الغاز المستخدم في توليد الكهرباء بسعر 2.5 دولار للمليون وحدة حرارية، مقارنة بـ 18 سنتا سابقا، على أن تحصل فروق الأسعار من وزارة المالية مباشرة، ثم رفعت الحكومة خلال يوليو الماضي، أسعار الغاز الطبيعي المورد لمحطات الكهرباء، لتصل إلى 3 دولارات للمليون وحدة حرارية، كما رفعت أسعار المازوت للمحطات، لتصل إلى 2300 جنيه للطن.